اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 18-04-2009 رقم العـدد: 2053 رقم الصفحة: 27 مسلسـل: 24 رقم القصاصة: 1

جولة في شارع المحامين في الرياض:

المهنة تتطور... وقضايا المقاولات والطلاق في المرتبة الأولى

تزايد عدد مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية مؤخراً في مدينة الرياض هل يعنى ذلك تزايد المشاكل القانونية أم أنه ارتفاع في مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع بحقوقهم القانونية؟ وهل يعني هذا التزايد اللافت أن المجال مفتوح لكل من أراد فتح مثل هذه المكاتب أم أن هناك شروطا يجب توافرها لممارسة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية. وما أبرز الصعوبات التي تحد من ممارسة هذه المهنة محلياً؟ اليمامة تجيب عن هذه التساؤلات من خلال آراء المنتمين لهذا المجال...

إعداد/ نجاة محمد - محمد الخمعلي

الكثافة السكانية

عن أسباب تزايد مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية في مدينة الرياض يقول نائب رئيس لجنة المحامين بالغرفة التجارية بالرياض عبد الله بن عبد العزيز الفلاج المحامي والمستشار القانوني وصاحب مكتب الفلاج للمحاماة: الكثرة أو القلة في أي مجال، تقاس من خلال المسح الإحصائي للسكان لتقدير الحاجة الفعلية من النشاط، وإذا قارنا الكثافة السكانية بالمملكة وما يجري في ربوعها من أنشطة سوف يتبين لنا أن عدد مكاتب المحاماة ليس كبيرا قياسا إلى الحاجة الفعلية لهذا النشاط خاصة أن المملكة بما لها من ثقل اقتصادي عالمي وحركة تجارية واستثمارية متنوعة وما لها كمركز جذب لسوق العمالة لتنفيذ مشاريع وخطط التنمية وما لكيانها الديني كقبلة للمسلمين وما يستتبع ذلك من قيام أنشطة حياتية متنوعة تليها بالضرورة قيام هذه الأنشطة على قواعد وأنظمة صحيحة تؤمن صحة وسلامة انسياب علاقات وسوق العمل للشركات والمؤسسات ورجال الأعمال والأفراد في أطرها الصحيحة تأمينا للالتزامات وحفظا للحقوق بصورة قانونية سليمة. كل هذا يشير إلى أن عدد مكاتب المحاماة ليس كبيرا ولكنه يحتاج إلى قدر من التنقية والترشيد لأداء الدور المنوط به بكفاءة وفعالية.

تزايد أعداد الخريجين

ويقول المحامي والمستشار القانوني ياسر عبد العزيز المحيميد: أولا بالنسبة لسؤالكم عن أسباب كثرة مكاتب المحاماة بمدينة الرياض بشكل كبير فالسبب يرجع في ذلك إلى تزايد أعداد الخريجين الذين لديهم الرغبة في دخول مهنة المحاماة، علما بأن عدد المنتسبين السعوديين لهذه المهنة بالرياض يعتبر محدودا بالقياس إلى عدد سكان العاصمة وقياسا على مثيلاتها من العواصم العربية، كما أن هناك دراسات أجريت جاء فيها أن سوق العمل يحتاج إلى الكثير من المحامين. ويقول أحمد الراجحي المحامي والمستشار القانوني يرجع كثرة مكاتب المحاماة إلى ما حدث بالمملكة من تطور ونمو كبير في المجالات الاقتصادية وكافة الأنشطة التجارية المتعددة.

عبد الله الفلاج: بطء إجراءات الفصل في القضايا وتباعد مواعيد الجلسات والبيروقراطية في التنفيذ أعاقت سير العمل القانوني

المحكمة الجزائية

وعن أبرز القضايا في المحكمة الجزئية يقول د.صالح آل الشيخ (رئيس المحكمة الجزئية بالرياض):

- القضايا الجنائية من التعزيرات والحدود التي ليس فيها إتلاف وقضايا المخدرات وقضايا المضاربات التي قد يدخل فيها السلاح أو لا يدخل وكذلك قضايا حد المسكر، وقضايا السرقات التي ينتفي فيها شرط من شروط إقامة حد السرقة، وقضايا الخلو والزنا البكر وأيضا قضايا العنف الأسري.

ويضيف د.صالح آل الشيخ: والجدير بالذكر أن النظام القضائي الجديد ستصبح فيه المحكمة الجزئية جزائية وينسرح تحتها الحكم على جميع العقوبات.

ارتفاع الوعي

وحول كثرة اللجوء إلى مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية مؤخرا، يقول المحامي ياسر المحيميد ذلك يعود لسببين: الأول زيادة الوعي القانوني والوعي بأهمية وجود المحامي والمستشار القانوني في حياة الناس أفرادا أو شركات ومؤسسات. الثاني كثرة المشاكل الأسرية وزيادة حالات الطلاق في مدينة الرياض بشكل كبير. وعن كثرة لجوء المواطنين والمواطنات إلى مكاتب المحاماة يقول أحمد الراجحي المحامي والمستشار القانوني إنه نتيجة زيادة الوعي الاجتماعي والقانوني لديهم وكثرة تعدد الأنظمة والقرارات. ويوضح الفلاج أن كثرة اللجوء إلى مكاتب المحاماة في الآونة الأخيرة مؤشر صحة ودلالة وعي وإدراك متنام لدى الناس للخروج من

اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 18-04-2009 رقم العـدد: 2053 رقم الصفحة: 27 مسلسـل: 24 رقم القصاصة: 2

د. صالح آل الشيخ: في النظام القضائي الجديد ستصبح المحكمة الجزئية جزائية

خالد الفاخري: أبرز القضايا هي القضايا الأسرية

ياسر المحيميد: المشاكل الأسرية وتنامي حالات الطلاق زادت من انتشار مكاتب المحاماة

صورة العفوية البدائية في التعامل مع الحياة والتلقائية التي تتسرب من خلالها في كثير من الأحيان مشاكل يصعب حلها. ويضيف أن وتيرة الحياة وإيقاعها العصري الحديث يستدعي أن يدرك الإنسان أنه خلال تعاملاته اليومية يمارس الكثير من التعاملات القانونية التي قد لا يعيرها اهتماما في البداية تترتب عليها لاحقا التزامات وحقوق قد تكون مرهقة. وينبغي لأي إنسان قبل أن يقدم على خطوة اتفاق أو تعاقد من منطلق الحرص وضرورة الاستنارة بالمعرفة استشارة ذوي الاختصاص من القانونيين ليعلم بوضوح حقوقه والتزاماته فيترسم خطاه على بصيرة ووعي. ولا شك أن المحامي هو الأجدر بتولي هذه المهام إجرائيا مع الجهات القضائية والسلطات الرسمية والأقدر على إدارة مصالح موكليه بحرفية ومهنية عالية.

أبرز القضايا

وعن أبرز أنواع القضايا التي تعرض على مكاتب المحاماة في الآونة الأخيرة يقول المحامي الفلاج إن أكثر القضايا انتشارا وتعقيدا في ساحات القضاء هي قضايا المقاولات المعمارية؛ وذلك لتداخل التفسير لمفهوم الالتزامات القانونية المتبادلة بين أطراف المقاولة واتساع المساحة القانونية الفاصلة بين الحق والالتزام في فهم كل طرف لمعنى استيفاء الحق وأداء الواجب. وأيضا قضايا شركات الاستثمار وعقود المضاربة وتوظيف الأموال لما يتعرض له عالم الأموال من تقلبات الأسواق. وقضايا الأحوال الشخصية ونزاعات الأسرة في الطلاق والنفقة والحضانة. ويقول المحامي ياسر المحيميد إن أبرز القضايا التي تعرض على هذه المكاتب هي الخلافات الزوجية والنزاعات بشأن الميراث والقضايا التجارية والعمالية. أما المحامي أحمد الراجحي فيقول هناك النزاعات بين الشركات، قضايا علامات ووكالات تجارية، عقود مقاولات، طعون في قرارات إدارية، مطالبات مالية، بعض قضايا المشاكل الزوجية كالحضانة والنفقة والطلاق.

القضايا الأسرية

وعن أبرز القضايا يقول خالد الفاخري (محام ومستشار في حقوق الإنسان): أبرز القضايا هي القضايا الأسرية من حضانة ونفقة وتحديد الهوية للأطفال وقضية إنهاء العلاقة بين الأزواج من خلع وفسخ عقد النكاح.

وعن دور وزارة العدل يقول الفاخري بأن دورها إيجابي في إصدار مدونة الأحكام القضائية الأولى والثانية في ظل توجيهات خادم الحرمين الشريفين في تطوير سلك القضاء.

فتح مكتب محاماة

وعن سهولة الشروط لفتح مكتب محاماة بالمملكة.. يقول المحامي عبد الله الفلاج: تتولى وزارة العدل الإشراف على إصدار تراخيص مكاتب المحاماة وفقا لشروط دقيقة يأتي في مقدمتها الحصول على مؤهل بكالوريوس في العلوم الشرعية أو القانونية لطالب الترخيص يلي ذلك اكتساب الخبرة لطالب الترخيص بالممارسة والتدريب لمدة ثلاث سنوات بمكتب محاماة مرخص لمدة لا تقل عن خمس سنوات. ولعل في الاقتصار على تولي وزارة العدل إصدار تراخيص المحاماة معالجة لأوجه القصور التي لحقت بقطاع المحاماة في الماضي من دخلاء اقتحموا أرضية هذه المهنة الرفيعة بلا مؤهل علمي أو إدراك لشرف وأخلاقيات المهنة مما أثر سلبا على المفهوم العام لدور المحامي في المجتمع وأسهم في تقديم صورة مغلوطة عن هذا القطاع الحيوي. ويضيف الفلاج أن ليست هناك عوائق أو عراقيل بالمعنى الحرفي للكلمة ولكن مهنة المحاماة شأنها شأن سائر المهن الأخرى لا تخلو من بعض العقبات ويمكن القول إن بطء إجراءات الفصل في القضايا وتباعد مواعيد الجلسات وبيروقراطية آلية تنفيذ الأحكام تعد من معوقات سير العمل القانوني للمحامين، وهناك بعض العقبات التي تتولى معالجتها النخبة المختارة للجان المحامين لبعض سلبيات الأداء وأوجه القصور بنشر الوعي والثقافة القانونية.

مؤهلون

أما المحامي ياسر المحيميد فيرى أن من يعملون في هذه المكاتب فهم مؤهلون بشكل جيد والاتجاه الآن هو قصر العمل في مهنة المحاماة على الحاصلين على تراخيص من وزارة العدل والخريجين المتدربين الذين لديهم رخصة تدريب ويعملون لدى المكاتب المرخص لها، ويتم الدفع بهم للمرافعة والمدافعة في كافة أنواع القضايا حتى يكتسبوا الخبرة اللازمة ولا يتم منحهم رخصة المحاماة إلا بعد انقضاء فترة التدريب كاملة وتقديم صور من الأحكام الصادرة في القضايا التي باشروها. ويقول المحامي أحمد الراجحي أعتقد أن جميع المحامين الآن بالمملكة مؤهلون للدفاع عن حقوق الناس، حيث يتم متابعتهم بواسطة إدارة المحاماة في وزارة العدل وتطبيق نظام المحاماة.